

قراءة بسيكولوجية لمشروع المعاهدة السورية - الاسرائيلية

شبهي ملاط

ممكناً على درجة اقتصادية ارفع، ولا بد من اخذ المياه مجراها كسلسلة يمكن التبادل بها عبر ما يسميه الاسرائيليون "اللجنة المشتركة للمياه Joint Water Committee" فيما يريد السوريون تعريف الميعة كـ "مجلس اداري مشترك Board". ولا بد من العودة الى امهات كتب القانون لمعرفة جوهر الفرق بين "مجلس الادارة" وصونه في "اللجنة"، والله يساعد الساعي وينقذه من الضلال في ظل لغات المعاهدة الرسمية الثلاث، وجميعها "متساوية بالصفة"، سوى ان الانكليزية تبدو وكأنها أكثر "مساواة بالصفة" من زميلتها العربية والعبرية.

ولا بد من اشارة عابرة الى المتعشش لمآل المعاهدة من لبنان، الى فائدة التدقيق في المادة الاطول في المشروع، وقد يجد الحائر فيها دلالة، ولا بد أيضاً من تحاشي الاستعمال الاستعاري للألفاظ القانونية، كما يداب الاسرائيليون فرسه على المعاهدة بالتأكيد ان قوتهم سوف تعيد التمركز relocate، فيما يطلب السوريون "بالانسحاب withdrawal". وتاريخ الاستعارات الاسرائيلية المشومة في المعاهدات القانونية غير واضح، وان درجت استعمالاً في الاتفاقات الاخيرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، في شكل "اعادة الانتشار redeploy" بدل اعادة التمركز relocate. لكن التشويه غير موجود في اتفاقات "كمب ديفيد"، والحديث فيها كله "انسحابات". كما جاءت هذه العبارة طاغية في اعلان المبادئ عام ١٩٩٣. ويبدو ان استمالة المستقبل بتشويه معاني العبارات القانونية الثابتة قد دخل على القاموس القانوني الشرق الاوسطي ما بين "أوسلو ١" و"أوسلو ٢" في ايلول ١٩٩٥.

والموقف الحضاري الصحيح هو التأكيد على عبارة "انسحاب"، رافة بادعاءات انتفاخ المنطقة على حقبة جديدة من تاريخها، ولا يعقل ان تبدأ بتشريع مبتذل المعاني، فعلى الاسرائيليين الانسحاب من الجولان لأنهم استولوا عليه انتهاكاً للقانون، ولا يقب على احد ورفضه القاطع والمبدئي الاستيلاء على الارض بالقوة.

ولا بد في خاتمة الحديث اللغوي من اللجوء الى خفايا علم النفس، وهو مفتاح طريقة الطرف في مشروع المعاهدة، وهي كلمة supercede التي تأتي مرتين في النص المنشور في "مارتس" وفي المادة التاسعة، ينص مشروع المعاهدة على "تخطيها supercede جميع الاتفاقات التناثنية السابقة"، وفي المادة الثانية، تؤكد المعاهدة ان الحدود الدولية التي يتفق عليها الطرفان "تخل محل supercede اي حدود سابقة".

المشكلة ان الكلمة supercede كما جاءت في النص، غير موجودة في المعجم الاميريكي المعهود وبسترز Webster's. وما يعني صائغو النص المتعدون طبعاً هو SuperSede، بحرف الإس الانكليزي وليس بحرف السي، ومعنى supersede في القاموس، "جعل الامر يوضع جانباً أو يترك في الاستعمال كونه ادنى درجة أو لفضواً واحلال شيء آخر محله". والاصل اللاتيني للفعل هو sedere، جلس يجلس وليس cedere، ترك أو تخل عن.

قد يكون مفيداً معرفة ما اذا كان أصل الخطأ اميركياً أو اسرائيلياً، وهل إن صائفي المشروع الاميركيين هم المسؤولون عنه، ام ان الخطأ طرأ على العبارة في سفرها بين واشنطن ومكتب التحرير في "مارتس". وهنا اطالة علم النفس، فأياً يكن المسؤول عن المصغرة، من كتابته الاصيل الى عشرات الاختصاصيين الذين راجعوه، كلهم يعتبرون المعاهدة منحة دبلوماسية هائلة Super Cession من اسرائيل لسوريا، والخطأ يعبر عن "سوبر تخل" اسرائيل عن الارض المنصحة لسوريا. واذا ثبت ان اصل الخطأ اميريكي، فأهوا بصدق لتلميح لرامي المفاوضات الصالح.

ولا يسع المرء إلا تمنى ان تركة الرئيس كلينتون، على الاقل في الشرق الاوسط، لن تسمح لتشويه المعاني أو الزلات الفرويدية بأن تنقش العبارة الخاطئة في قلب المعاهدة اذا انجزت.

يشكل الوقت الكثير الذي يكرسه الرئيس الاميريكي بيل كلينتون للمفاوضات بين سوريا واسرائيل اشارة اكيدة الى اصراره على انجاز المعاهدة وأمله بتتويجها عمده. وارتجان الديبلوماسية الاميريكية بالتوصل الى نص مشترك وصل الى أبعد الحدود. وقد وضع محامو الخارجية الاميريكية مسودة متكاملة للاتفاق، نشرت نصها صحيفة "مارتس" الاسرائيلية في ١٣ كانون الاول الماضي، مع تفصيل الخلافات الباقية بين الطرفين بوضعهما بين مهالين مقابل حرفي السن (S) والياه (I)، يشير أولهما الى سوريا والثاني الى اسرائيل.

لكن الخرائط لم تكن مرفقة بالمسودة، والسؤال مطروح عن وجود مثل هذه الخرائط المفصلة أصلاً، على الاقل بالنسبة الى خط الرابع من حزيران الشهرير. وقد جاءت الاخبار من اسرائيل هذا الاسبوع ان رئيس الوزراء إيهود باراك أمر اختصاصيي الجيش بالمضي قدماً في رسم الخريطة، وقد عمدوا الى جود خدموا في الجولان قبل ثلاثين عاماً لتتويهم بنكرياتهم عن القرى والمواقع العسكرية السورية قبل حرب ١٩٦٧. ومن دون خرائط، ستبقى علامات الاستفهام والنقاش طاغية، وقد يكون في الإيهام بعض الاستفادة مرحلياً، لكن لن تنتهي المفاوضات الى معاهدة من دون خريطة. ولا بد من الانتظار ريثما تنجلي صورة مفصلة للحدود في شكلها النهائي.

ولا بأس من دراسة المسودات، وفيها دائماً عبارات مفعمة بالرواسب التاريخية، وأحياناً، كما في المسودة الحالية، اشارات يندرج حل الفازها في باب علم النفس. والنص ليس طويلاً، فيه مواد تسع. والخلاف معروف في القضية الاساس، وسوريا تؤكد تمسكها بخط الرابع من حزيران، فيما اسرائيل تناور وترفض الايضاح. وسوريا تطلب عودة الجولان حراً من المستوطنين، فيما تقترح اسرائيل "روزنامة للتوصل الى الاتفاقات ذات الشأن كما للاتفاقات المتعلقة بالاسرائيليين والمجموعات الاسرائيلية في المناطق التي تعيد القوات الاسرائيلية تمركزها فيها".

وقد يكون أجدى عدم محاولة فهم العبارة الاخيرة، وهي على تخليقها في صوغ قانوني ضعيف، موجهة على الارجح الى مستوطني الجولان كاشارة رمزية عن الالتمام بمصيرهم. وليس واضحاً في المنطق السائد اي مستوطن اسرائيلي في الجولان مستعد للبقاء فيه متى بسطت عليه السيادة والقوانين السورية.

وفي المقابل فإن التقريب واضح في مجالي الامن والمياه. والظاهر في الناحية الامنية ان محطة الانذار الاربعة باتت مقبولة من سوريا، "اذا قامت الولايات المتحدة وفرنسا بتشفيلها"، في حين يطلب الاسرائيليون بـ "وجود اسرائيلي حقيقي" فيها (المادة a2 IV) لكن الطرفين راضيان "بالية للمراقبة، والتفتيش، والتأكد"، قد يكون قولهما لجنة تضم أيضاً اميركيين واوروبيين بحسب البند الرابع من المادة نفسها، بحيث يمكن استشراف تذييل المقبات الامنية الباقية من طريق دمج البندين في "لجنة ارتباط عليا" تشرف على الوضع الامني، بما فيه محطة الانذار المسبق.

وقد تم التقارب أيضاً في قضايا المياه. وفيما تطلب اسرائيل بحفظ مستوى المياه التي تستخدم منها على ما هو اليوم، بصر الطرف السوري على "المبادئ والممارسات الدولية". ويبدو اللقاء

محام وبروفيسور في الحقوق، جامعة القديس يوسف، له دراسات وكتب عديدة في قوانين المنطقة ومعاهداتها، منها "الشرق الاوسط في القرن الحادي والعشرين"